

لصلاة وفارقة ولو قيل دخول الوقت على الوجه وخرج
بالصلاة جلوسه لانعناق فان لم ينو مدة بطل حقه بخروج
واول حاجة والا لم يبطل حقه بخروجه اثنائها الحاجة مما جاز
في الروضة **قوله** ليعود اول بقصد شي على الوجه اخذ
فما مر في مفاهد الاسواق وتحمل الفرق ابن حجر **قوله**
فالوجه سيد الصعوق مكانه وان كان له سجادة فيها بطل
من غير ان يرتفع عن الارض ليدخل في ضمانه **قوله**
بجلاء الصلاة ببقاء المسور قال الراعي ان تنعده بان
ثواب الصلاة في الصف الاول اكثر واجيب بان لو ترك
له موضع من الصف الاول وانتمت الصلاة لوفر عدم اتصال
الصف وذلك يودي الى نقصها فان تسوية الصف من تمامها
فلو امكن بغيره في اثنائها لم يجز ذلك لخلل الواقع في اولها
انتهى وفي كواب نظر اذ يلزم قابله التفرقة بين كونه قبل
اقامة الصلاة فيبقى حقه وبين ان يتأخر عن الاقامة فيبطل
حقه وهم لم يقولوا بذلك ابن حجر **قوله** من رباط مسيل
اي في طريق او طرف بلد **قوله** كما نقاه وهي مكان الصوية
انتهى **قوله** في بيان حكم الايمان المشترك المستفاد
من الارض **قوله** وكثير يتكسر اوله وهو عيني جري نضي
في المعدن فاذا انفارقت وجمدا وهما من ال ضوء وصار كبريتا
احمر وابيض واصفر وكبر والاحمر منه يضرب به المثل
في العزة فيقال العزم الكبريت النضر انتهى **قوله** وكقطع
ذهب حجر مصدوم **قوله** حكم المعدن الظاهر مستداخر
قوله ولا يثبت فيه انطاع اي انطاع يملك خلاف انطاع
الامر فاق فانه يجوز كما قاله الر كشي والمعتمد خلاف بقوله

المصنف

المصنف ولا يثبت فيه ولو لامر فاق **قوله** بخلاف الباطن
فيثبت فيه ما ذكر والمراد بالانطاع فيه انطاع الارفاق
قوله فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر المعتمد
انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم
والجهل فان علمها لم يملكها ولا بقعتها وان جهلها ملكها
وبقتها **قوله** واما المباح المياه فسمان الاول المباح
وهي التابعة بموضع لا يختص باحد ولا يصنع للادميين
في انباطه واجرايه كالغرات وحيون وسائر اودية العالم
والعيون في الجبال والموات وسيول الامطار فالناس يتعاطون
سوا وقد يعرف ما يقتضى تقديم بعضهم على بعض فانتاج
للشرب والاستعمال والنهاية اولى من الخناج للزرع فرب
والاشجار الثاني المياه المختصة ببعض الناس وهي مياه
الابر والفتوات وقد اشار المصنف الى العيين **قوله**
خبر الناس شوكا في ثلاثة في الماء والكلام قال الزهري
اراد بالما السما وما العيون التي لا ملك لها والمراد بالناس
الشرك الذي يخطبه الناس فينتفعون به وقال غيره الناس
اذا امرت في حطب غير مملوك انتهى اما المملوك فاعلم
لا يجوز الاخذ منه بغير اذن واما الحجر المضي فالوجه عدم
منع من يقتبس منه ضوءه كالا ستنك الى جدار الغابر
قوله الى ان يبلغ الكعبين قال في تحاكم اطلقوا الكعبين
ولم يثبتوا ان يبلغ كجانب الاسفل منهما والاعلى كقوله
في اية الوضوء والظاهر منها الاول قال الماوردي ان السند
بالكعبين ليس عاما في كل وقت وبلد وانما يقدر بالحاجة